مركز كارتر يغلق مكتب مصر ويدعو إلى حماية أكبر للحقوق والحريات الديمقراطية

أعلن مركز كارتر اليوم أنه قد أغلق مكتبه الميداني في مصر بعد ما يقرب من ثلاث سنوات، وأنه لن يرسل بعثة متابعة لتقييم انتخابات مصر البرلمانية المتوقع إجراؤها في وقت لاحق هذه السنة. ويعكس هذا القرار تقييم مركز كارتر بأن البيئة السياسية مستقطبة استقطابا حادا وأن الفضاء السياسي قد ضاق بالنسبة للأحزاب السياسية المصرية، والمجتمع المدني، والإعلام. ونتيجة لذلك، ليس من المرجح أن تقدم الانتخابات المقبلة تحولا ديمقراطيا حقيقيا في مصر. ويواجه كلا من المجتمع المدني المصري والمنظمات الدولية بيئة مقيدة بشكل متزايد تعيق قدرتها على إجراء متابعة ذات مصداقية للانتخابات. يقول الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر إن "البيئة الحالية في مصر لا تساعد على الانتخابات الديمقراطية الحقيقية والمشاركة المدنية. وأتمنى أن تعكس السلطات المصرية الخطوات الأخيرة التي تحد من حقوق التجمع وتكوين الجمعيات وتقيد عمليات مجموعات المجتمع المدني المصري".

وفي حين أن مصر تمضي باتجاه الانتخابات البرلمانية في وقت لاحق من هذه السنة، يحث مركز كارتر السلطات المصرية على اتخاذ خطوات لضمان الحماية الكاملة لحقوق المصريين الديمقراطية الأساسية، بما في ذلك الحق في المشاركة في الشؤون السياسية والحريات الأساسية لتكوين الجمعيات، والتجمع، والتعبير. وبالإضافة إلى ذلك، يوصي مركز كارتر باعتماد قانون جديد ينظم المجتمع المدني بما يتفق مع الحمايات المنصوص عليها في دستور مصر الجديد والتزاماتها الدولية بضمان حرية تكوين الجمعيات. وأخيرا، يجب تمكين كلا من مجموعات المواطنين للمتابعة غير الحزبية المصرية والمنظمات الدولية المهتمة للقيام بعمليات دون قيود تحد من الوصول، والفعالية، والمصداقية.

تضييق الفضاء السياسي والاستقطاب

تتميز البيئة السياسية المصرية الحالية في مصر بتضييق شديد للفضاء السياسي والاستقطاب الحاد. فقد كان هناك قمع للمخالفين، ومجموعات المعارضة، والصحفيين الناقدين وقيود مشددة على الحريات الأساسية للتعبير، والتجمع، وتكوين الجمعيات. ومن المقلق بشكل خاص الاعتقالات الجماعية لمؤيدي جماعة الإخوان المسلمين، وإقرار ما يسمى بـ"قانون التظاهر" في أواخر 2013[1] والذي يضع قيودا واسعة على حريات التجمع والتعبير، والقرار الأخير لتشديد تطبيق قانون الجمعيات المقيد الصادر في عهد مبارك[2] والذي ينظم المجتمع المدني. ونظرا إلى كل هذا، تعني القيود المفروضة على الحريات الديمقراطية أن المواطنين والأحزاب السياسية تواجه قيودا شديدة على النقاش والمشاركة، وأن تنفيذ الحملات السياسية قد يكون صعبا للغاية، ومن المحتمل أن يكون خطيرا، لمنتقدي النظام.

قانون الجمعيات والقيود المفروضة على منظمات المجتمع المدني. بالرغم من المشاورات الأخيرة بين مجموعات المجتمع المدني والحكومة بشأن إصلاح الإطار القانوني للمجتمع المدني، إلا أنه يبدو الآن أن القانون الصارم الذي تم فرضه في عهد مبارك ("قانون الجمعيات") سيتم إنفاذه بشكل أقوى مما كان عليه في الماضي. وحتى وقت قريب، توقعت مجموعات المجتمع المدني وحقوق الإنسان أن قانون الجمعيات السائد لن يتم إنفاذه، بل أنه كان سيتم استبداله بقانون جديد أكثر تقدمية يفي بمبادئ الدستور الذي تم اعتماده مؤخرا. ويعطي القانون القائم مجموعة واسعة من الصلاحيات لوزارة التضامن الاجتماعي المصرية من أجل تنظيم إنشاء منظمات المجتمع المدني وشؤونها الداخلية، بينما يفرض قيودا على أنشطة الدعوة والوصول إلى الموارد. وتقوض هذه القيود الحريات الأساسية المنصوص عليها في الدستور الجديد الذي تم إقراره في وقت لاحق من هذه السنة، والذي يمنح لجميع الموطنين الحق في تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية السلمية والحق في ممارسة نشاطها بدون تدخل إداري.[3]

[1] يضع القانون رقم 107 لعام 2013 الذي ينظم التجمع العام ("قانون التظاهر") قيودا واسعة على حرية التجمع، ويحتوي على قيود خاصة على الاجتماعات المتعلقة بالانتخابات تعيق حرية الأحزاب السياسية والمرشحين السياسيين في التنظيم وتنفيذ الحملات بحرية.

[2] قانون رقم 84 لعام 2002 بشأن تنظيم الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

[3] تمنح المادة 75 من دستور 2014 للمواطنين الحق في تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية السلمية التي أساسها ديمقراطي وتكون لها الشخصية الاعتبارية بمجرد الإخطار. "وتمارس نشاطها بحرية ولا يجوز للجهات الإدارية التدخل في شؤونها، أو حلها أو حل مجالس إدارتها أو مجالس أمنائها إلا بحكم قضائي. ويحظر إنشاء أو استمرار جمعيات أو مؤسسات أهلية يكون نظامها أو نشاطها سريا أو ذا طابع عسكري أو شبه عسكري وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون".

ومما يثير القلق بشكل خاص، التأثير المحتمل لتجدد فرض قانون الجمعيات على منظمات مراقبة الحقوق. وفي الماضي، عملت الكثير من المنظمات الحقوقية المصرية كشركات محاماة أو شركات مدنية لأنها لم تستطع الحصول على التسجيل كمنظمة غير حكومية. ولكن البيانات الأخيرة من قبل وزارة التضامن الاجتماعي، التي تحدد نافذة ضيقة يجب على جميع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية التسجيل من خلالها، تشير إلى أن هذه الثغرة الحاسمة يتم سدها. ونتيجة لهذا، تواجه العديد من المنظمات غير الحكومية المحترمة العاملة في مجال حقوق الإنسان والإصلاح القانوني الإغلاق والملاحقة الجنائية لموظفيها الآن، إلا إذا تمت الموافقة على التسجيل. والأسوأ من ذلك أن وزارة التضامن الاجتماعي قد اقترحت مشروع قانون جديد وأكثر تقييدا، قد يفتح الباب أمام قيود تعسفية إضافية على حرية تكوين الجمعيات، الأمر الذي يزيد من إعاقة عمليات منظمات المجتمع المدني الهامة.[4]

مركز كارتر في مصر

لقد افتتح مركز كارتر مكتبا في مصر عام 2011 عقب الثورة التي أدت إلى الإطاحة بالرئيس حسني مبارك. ونظرا لسياق التحول في عهد ما بعد مبارك، قرر المركز أن يكون له حضورا في مصر لمحاولة دعم التحول الديمقراطي، حتى وإن كانت الظروف التي واجهتها منظمات المتابعة غير واضحة. وبين أواخر 2011 وأوائل 2014، نظم المركز بعثات متابعة كبيرة لسلسلة من الانتخابات (بما في ذلك ثلاث جولات من انتخابات مجلس الشعب في 2011–2012، وجولتين لمجلس الشورى عام 2012، وجولتي الانتخابات الرئاسية عام 2012)، إلى جانب العديد من بعثات الخبراء الصغيرة لتقييم الإطار القانوني والظروف السياسية المحيطة لمناسبات انتخابية رئيسية أخرى (الاستفتاء على الدستور في يناير 2014 والانتخابات الرئاسية في مايو 2014). وأثناء كل هذا، كانت أهداف مركز كارتر هي إظهار اهتمام المجتمع الدولي وتقييم ما إذا كانت العمليات السياسية والانتخابية تساعد على تقدم تحول ديمقراطي حقيقي ذي مشاركة سياسية واسعة.

[4] يتضمن مشروع القانون الجديد معايير مقيدة وغامضة لتعريف "العمل المدني" والتمويل. وبالإضافة إلى هذا، يفرض عقوبات قوية على الانتهاك. وعقب صدور مشروع القانون، وقعت 29 منظمة غير حكومية على إعلان ينقد مشروع القانون ويطالب بإلغائه.

وفي السياق الحالي، ليس من الواضح ما إذا كان من المطلوب من المركز وغيره من منظمات المتابعة الدولية التسجيل كمنظمات غير حكومية لإجراء العمليات. كما أنه ليس من الواضح ما إذا كانت السلطات الانتخابية ستعتمد المركز وتضمن وصولا حقيقيا لمتابعة الانتخابات المقبلة. ونظرا لهذه الشكوك، وفي سياق سياسي يتميز بفضاء ضيق واستقطاب، قرر المركز إغلاق مكتبه وإنهاء عملياته في مصر.

ومع أن مركز كارتر لن يحضر الانتخابات المقبلة، إلا أنه يتمنى أن تتحسن الظروف لمتابعة محايدة للانتخابات في المستقبل. وأثناء سنوات عمله الثلاثة في مصر، وجد المركز أن دور متابعة الانتخابات، وأهدافها وأساليبها الأساسية، والظروف المطلوبة من أجل إجراء عمله كان يساء فهمها في الكثير من الأحيان. وتقدم الأجزاء التالية مراجعة لهذه المسائل، تتبعها العديد من التوصيات لخطوات يجب اتخاذها لتعزيز عمليات سياسية وانتخابية أكثر شفافية.

متابعة الانتخابات: الأهداف، والأساليب، والظروف المطلوبة

أهداف متابعة الانتخابات. سواء تم إجراؤها من قبل مجموعات المواطنين أو المنظمات الدولية، تهدف متابعة الانتخابات إلى دعم الجهود لتقوية الحكم الديمقراطي. ويعتبر الهدف الرئيسي لمتابعة الانتخابات تقديم تقييم مستقل للجودة ونزاهة العملية الانتخابية من خلال تقييم ما إذا كان قد تم إجراؤها وفقا للإطار الدستوري والقانوني المحلي، وطبقا للالتزامات الدولية الأساسية الواردة في معاهدات حقوق الإنسان الدولية. ومن أجل هذا الهدف، تقوم بعثات المتابعة بتقييم درجة الوفاء بالالتزامات، خاصة ما إذا كان الإطار الدستوري والقانوني يضمن الحماية للحقوق الديمقراطية، بما في ذلك حق الانتخاب (بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة)، وحق المشاركة في الشؤون السياسية، والترشح، والحريات الأساسية للتجمع، وتكوين الجمعيات، والتعبير، والحركة. وبينما تركز على هذه العناصر الأساسية للعملية الانتخابية، تقر بعثات المتابعة أن الانتخابات تعتبر جزءا لا يتجزأ من عمليات سياسية واسعة مستمرة يجب أيضا تقييمها. وحيثما يكون ذلك مبررا، يمكن لبعثات متابعة الانتخابات تعزيز الثقة العامة وإعطاء المصداقية للعملية.

نطاق وأساليب متابعة الانتخابات. يعتبر مركز كارتر واحدا من أكثر من 40 منظمة حكومية دولية وغير حكومية أقرت إعلان مبادئ مراقبة الانتخابات الدولية لعام 2005، والذي يقدم إرشادات لنطاق البعثات والظروف المطلوبة لإجراء العمل بمصداقية وفعالية.[5] وعلى النحو المبين في إعلان المبادئ، يجب أن تسعى بعثات المتابعة الدولية إلى تقييم مجموعة واسعة من القضايا خلال العملية الانتخابية برمتها. وعادة ما تبدأ البعثات الشاملة قبل الانتخابات بكثير –بشكل عام قبل يوم الاقتراع بما لا يقل عن ستة إلى تسعة أشهر– حيث يقوم الخبراء بتحليل الدستور، والإطار القانوني، والقوانين والتنظيمات الانتخابية الأخرى المختلفة. وبالإضافة إلى هذا، يتم إرسال فرق من المتابعين للمدى الطويل لتقييم توعية الناخبين، وتسجيل الناخبين، وتمويل الحملات السياسية، وغيرها من العمليات قبل الانتخابات. وفي يوم الاقتراع، تقوم فرق أكبر من المتابعين للمدى القصير بمتابعة عملية التصويت والفرز. وفي الأسابيع بعد الانتخابات، يقوم المتابعون بتقييم عملية العد والفرز، وعملية حل النزاعات الانتخابية، ونشر النتائج النهائية. وتنتج البعثات الشاملة تقارير تقدم تقييما شاملا للعملية ككل.

وبالإضافة إلى وضع الخطوط العامة لنطاق البعثات الشاملة، يوضح إعلان المبادئ أيضا أن البعثات المتخصصة الأصغر التي هي "محدودة" النطاق، أي التي تركز فقط على أجزاء معينة من العملية الانتخابية، يمكن إرسالها أيضا. ولكن، من الهام لمثل هذه البعثات "المحدودة" أن توضح في بيانات عامة أنها لا تستطيع استخلاص نتائج فيما يخص العملية الانتخابية ككل نظرا لمحدودية نطاق أنشطتها.

شروط المتابعة ذات المصداقية. كما ذكر أعلاه، فإن إعلان المبادئ يلخص الشروط الرئيسية الضرورية لمجموعات المتابعة من أجل القيام بعملها بمصداقية وفعالية. والأهم أن يشمل هذا، قدرة المتابعين الذين سيتم إرسالهم على السفر في كافة أنحاء البلد دون قيود لا داعي لها، والقدرة على الوصول الحقيقي إلى المعلومات الانتخابية الهامة، والموظفين الرئيسيين، والأجزاء الهامة من العملية الانتخابية (بما في ذلك لجان الاقتراع ومراكز النتائج/الجدولة، إلخ)، والقدرة على إصدار التقارير العامة بصدد النتائج الأساسية خلال كافة مراحل العملية الانتخابية.

[5] لقد أقرت إعلان مبادئ المراقبة الانتخابات الدولية 20 بعثة مراقبة دولية في حفل أقيم في الأمم المتحدة في أكتوبر 205. ومنذ ذلك الوقت، قامت ما يزيد عن 20 منظمة إضافية بإقراره أيضا. انظروا http://electionstandards.cartercenter.org/concepts/collaborative-efforts-towards-standards/endorsing-organizations

وفي معظم الحالات، يسعى مركز كارتر إلى اتفاق إطاري مع سلطات البلد المضيف لتحديد حقوق ومسؤوليات المتابعين. وغالبا ما يأتي هذا على شكل مذكرة تفاهم أو أية وثائق أخرى تقدم من قبل سلطات الحكومة المضيفة. وينبغي أن تحدد الوثائق الرسمية مسؤوليات بعثة المتابعة، بما في ذلك احترام القوانين والسلطات الوطنية وعدم التدخل في العملية الانتخابية، مع التأكيد على حقوق المتابعين والشروط اللازمة لهم لإجراء متابعة ذات مصداقية.

ومن المهم ملاحظة أن قرار إرسال بعثة متابعة لا يعني أن منظمة المتابعة لديها تقييم إيجابي حول احتمال إجراء انتخابات حقيقية وذات مصداقية. ففي حين أن بعض مجموعات المتابعة الدولية قد تقرر إرسال بعثة في سياقات يبدو من غير المرجح إجراء انتخابات ذات مصداقية من خلالها، قد تقرر بعض المنظمات الأخرى عدم إرسال بعثة في نفس هذه السياقات، أحيانا بسبب القلق من أن وجودهم قد يساء تفسيره على أنه إشارة إلى الثقة في جودة وشرعية العملية الانتخابية.

وبغض النظر عن السياق السياسي، من المهم ضمان وصول حقيقي لبعثات المتابعة إلى العملية الانتخابية. وعندما لا تكون الشروط الضرورية لمتابعة حقيقية وذات مصداقية للانتخابات موجودة، فإن ذلك يحد من قيمة متابعة الانتخابات والأثر المحتمل لها، وخاصة إذا كانت الظروف لا تتحسن، أو تزداد سوءا بمرور الوقت.

شروط المتابعة في مصر. على الرغم من ترحيب المسؤولين المصريين وتأكيداتهم على أن أنشطة المتابعة الخاصة بمركز كارتر يمكن أن تتم بدون عوائق، إلا أن الواقع قد أثبت أن الحصول على موافقة كتابية هو أمر صعب جدا. لقد قدم المركز الوثائق المطلوبة للتسجيل إلى وزارة الخارجية، لكنه لم يتلق التسجيل الرسمي أبدا. وفي الواقع، كان من الصعب على العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان الحصول على تسجيل رسمي في مصر. وقد أدى عدم وجود تسجيل رسمي وعدم

التيقن بشأن الأساس القانوني لبعثة المتابعة إلى صعوبات إدارية كبيرة، بما في ذلك عدم قدرة المركز على الحصول على أي شيء ما عدا تأشيرات سياحية قصيرة الأجل لموظفي ومتابعي المركز الدوليين. كما أدى إلى الحد من عمليات أخرى مختلفة، بما في ذلك فتح والحفاظ على حساب في مصرف محلي وتعيين الموظفين المصريين.

وبسبب عدم وجود تسجيل رسمي، اعتمدت ولاية المركز التنفيذية على الاعتماد الذي قدمته لها سلسلة من اللجان الانتخابية خلال الأعوام الثلاثة الماضية. وبدلا من وجود لجنة دائمة ومستقلة للانتخابات، تنص القوانين المصرية على وجود لجان انتخابية مؤقتة ومختلفة للإشراف على الانتخابات المختلفة (مثلا: البرلمانية، والرئاسية، والاستفتاءات الدستورية). هذه اللجان، والتي تتكون من كبار القضاة، تحدد بشكل منفصل نهجها لتنظيم وجود وأنشطة متابعي الانتخابات. وللأسف، فإن معظم هذه اللجان لم تتخذ خطوات لضمان الحد الأدنى من الشروط اللازمة لمتابعة فعالة وذات مصداقية. وبدلا من ذلك، واجه المتابعون قيودا شديدة أعاقت جهودهم. وتشمل هذه القيود، تأخير الاعتماد،[6] وحظر إصدار المتابعين لأية تقارير علنية إلا بعد انتهاء العملية الانتخابية،[7] والقيود المفروضة على الوقت الذي يمكن للمتابعين قضائه داخل لجان الاقتراع، والحرمان من الوصول إلى الأماكن التي يجرى فيها تجميع الأصوات على المستوى الوطني.

وعلى الرغم من هذه القيود، رأي المركز أنه من المهم أن يكون حاضرا في مصر في محاولة منه لدعم التحول الديمقراطي فيها. ونظرا للقيود المختلفة، تم تنظيم بعثات مركز كارتر إلى مصر كـ"بعثات محدودة" وتم وصفها كذلك في بيانات المركز العلنية وتقاريره.

التوصيات

[6] بالنسبة للانتخابات الرئاسية 2012، لم يتسلم المركز الاعتماد الخاص بمتابعيه إلا بعد انتهاء عملية تسجيل الناخبين وانقضاء معظم فترة الحملات الانتخابية.

[7] طبقا للمادة 12 من المرسوم رقم 5 الذي أصدرته لجنة الانتخابات الرئاسية، كان من المحظور القيام بأية تعليقات أو الكشف عن أية معلومات أو إحصائيات تتعلق بالعملية الانتخابية أو إعلان النتائج قبل إعلانها رسميا من قبل اللجنة.

من المتوقع إجراء الانتخابات المصرية في نهاية هذا العام، لذلك يحث مركز كارتر السلطات المصرية على العمل على ضمان الحقوق الديمقراطية الأساسية المنصوص عليها في الدستور، وخاصة الحريات الأساسية للمصريين في التعبير، والتجمع، وتكوين الجمعيات. وبرغم أن المركز لن يكون حاضرا لمتابعة الانتخابات المقبلة، إلا أنه يحث السلطات الانتخابية على خلق بيئة لمتابعي الانتخابات غير الحزبيين، وخاصة من المواطنين متابعي الانتخابات. وفي هذا الصدد، ينبغي تيسير الوصول دون عائق إلى كافة مراحل العملية الانتخابية لكل من المتابعين الدوليين والمتابعين من المواطنين.

إلى الحكومة المصرية:

إنهاء حملة القمع على المعارضين والصحفيين والجماعات المعارضة: ينبغي على الحكومة المصرية أن تنهي حملة القمع على الجماعات المعارضة، والنشطاء، والصحفيين ومعارضي النظام الآخرين، بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين ومؤيديها. وينبغي إلغاء قانون التظاهر كما ينبغي أن تكون الأحزاب المعارضة قادرة على المشاركة، بشكل مفتوح وسلمي، في الشؤون السياسية.

ضمان حرية تكوين الجمعيات لجماعات المجتمع المدني المصرية: يحث مركز كارتر السلطات المصرية على اتخاذ خطوات لضمان الحماية الكافية للحصول على حق حرية تكوين الجمعيات، بما في ذلك المواطنين في تكوين منظمات وجمعيات غير حكومية كما هو منصوص عليه في الدستور الجديد وكما هو ملزم في إطار الاتفاقيات الدولية التي وقعتها مصر. ويتعين إلغاء مهلة التسجيل التي أعلن عنها مؤخرا وأن يتم الاستعاضة عن قانون المنظمات الحكومية المتوارث من عهد مبارك، ومشروع القانون الحالي الأشد تقييدا، بقانون يتسق مع الدستور.

تيسير تسجيل منظمات المجتمع المدني الدولية: يوصي مركز كارتر السلطات المصرية بتوضيح الأساس القانوني المطلوب من منظمات المجتمع المدني الدولية التي ترغب في القيام بمتابعة الانتخابات. فإذا لزم

الأمر أن يتم تسجيل هذه المنظمات كمنظمات غير حكومية ينبغي تيسير التسجيل الرسمي بحيث يمكن المضي قدما في العمليات في وقت مناسب.

إلى السلطات الانتخابية:

اعتماد متابعي الانتخابات المصريين والدوليين في وقت مبكر قبل الانتخابات: من أجل خلق بيئة يمكن من خلالها للمتابعين غير الحزبيين من قبل المواطنين ومنظمات المجتمع المدني الدولية العمل بفاعلية ومصداقية، يتعين على السلطات الانتخابية المصرية ضمان أن تتسلم مجموعات المتابعة الاعتماد في وقت مبكر قبل الانتخابات، على الأقل عدة شهور قبل يوم الاقتراع، حتى يكون هناك وقت كاف لحشد، وتدريب وإرسال متابعي الانتخابات، وحتى يتمكن المتابعون من تقييم العملية الانتخابية بكاملها.

تشجيع وتمكين المواطنين من متابعة الانتخابات: نظرا لأدوارهم الخاصة وحقوقهم كمواطنين، ينبغي تشجيع وتمكين مجموعات المواطنين للمتابعة من أداء عملها. ولهذا الغرض يتعين على السلطات الانتخابية النظر في اتخاذ الخطوات التالية لتيسير عملها: (1) السماح للمتابعين الأفراد في الداخل بتقديم طلبات الاعتماد من خلال الإنترنت أو من خلال استمارات مكتوبة من أجل توسيع فرص الاعتماد؛[8] (2) تحقيق اللامركزية في عملية الاعتماد من خلال السماح للمنظمات والأفراد المهتمين بالحصول على الاعتماد على مستوى اللجان العامة أو على مستوى المحافظة؛ (3) تعيين مساعدين مخصصين لمجموعات المتابعة المحلية لضمان الفهم الدقيق للوائح؛ و(4) إعادة فتح باب الاعتماد للانتخابات البرلمانية المقبلة لإعطاء الفرصة لمشاركة مجموعات جديدة للمتابعة.[9]

ضمان أن يكون هناك وصول حقيقي للمتابعين لكافة مراحل العملية الانتخابية: من أجل تقديم تقييم شامل، ينبغي أن يكون لدى المتابعين وصول حقيقي لكافة مراحل العملية الانتخابية (بما في ذلك تسجيل الناخبين،

[8] كان إدخال تقديم طلبات الاعتماد من خلال الإنترنت في 2013 تطورا مرحب به. ولكن العديد من مجموعات المجتمع المدني يفتقر إلى الموارد التكنولوجية التي تمكنها من الاستفادة من هذا التطور.

[9] في 26 أكتوبر 2013، أصدرت اللجنة العليا للانتخابات المرسوم 39 لسنة 2013 لاعتماد منظمات المجتمع المدني المصرية والدولية لمتابعة الأحداث الانتخابية، بما في ذلك الانتخابات البرلمانية المقبلة. وهناك حاجة لفترة اعتماد جديدة للسماح بمشاركة مجموعات إضافية.

وفترة الحملات، وعملية عد وفرز النتائج، وعملية حل النزاعات) وموظفي الانتخابات الرئيسيين، دون قيود غير معقولة. وبالإضافة إلى هذا ينبغي أن يكون لدي المتابعين القدرة على التحرك في كل أنحاء البلاد على النحو المطلوب للقيام بعملهم. وفي السنوات الأخيرة، قامت السلطات المصرية بفرض قيود على المدة التي ينبغي على متابعي الانتخابات قضائها داخل أماكن الاقتراع، كما منعت الوصول إلى مراكز التجميع على المستوى الوطني. وتقوض مثل هذه القيود مبدأ الشفافية وتتعارض مع الشروط اللازمة المعترف بها للمتابعة الفعالة وذات المصداقية. فإذا كان المكان ضيقا وهناك مخاوف من الازدحام الشديد خلال التجميع النهائي، يمكن لمسؤولي الانتخابات النظر في تناوب الوصول إلى عملية التجميع، أو الطلب من المتابعين أن يختاروا واحدا من بينهم ليمثلهم في متابعة العملية.

ضمان حرية إصدار البيانات العلنية خلال كافة مراحل العملية الانتخابية: في الانتخابات الأخيرة، أصدرت السلطات المصرية لوائح ظهرت لمنع المتابعين من إصدار تقارير أو بيانات علنية قبل إعلان نتائج الانتخابات. وتتناقض مثل هذه القيود مع إعلان المبادئ وتقوض الأنشطة الرئيسية لمتابعي الانتخابات. فالهدف الأساسي لمتابعي الانتخابات هو إصدار بيانات علنية تلقي الضوء على الجوانب الأساسية في العملية الانتخابية، وتقديم توصيات بشأن مجالات التحسين إذا اقتضى الأمر ذلك.